صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 318 يوليو 2009 جمادى 2- رجب 1430

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

معا لمطاردة المعذبين
انطلاقا من اليوم العالمي لمناهضة التعذيب

فيما يحيي العالم اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، يتساءل الآلاف من ضحاياه في البحرين عما اذا كان لهذا الإحياء من أثر عملي لوقف ممارسته ومعاقبة مرتكبيه، ومحاصرة الانظمة التي تمارسه. سبعة آلاف حالة تم توثيقها في هذا البلد الصغير، وفق ما قاله الاستاذ عبد الغني خنجر، رئيس اللجنة الوطنية لضحايا التعذيب، قائلا ان هذا الرقم أقل من العدد الحقيقي للضحايا. ان ما تقوم به هذه اللجنة يستحق التقدير والدعم لانه جزء أساس في مشروع الاصلاح المطلوب تأسيسه على احترام حقوق المواطن وحرمة التعذيب ومقاضاة الجلادين. وقد صمدت اللجنة حتى الآن امام محاولات الاحتواء والاغراء والوعود الزائفة التي يمارسه الاحتلال الخليفي المقيت بهدف تمييع مواقفها ومنعها من مطاردة المعذبين والقتلة خصوصا من رموز العائلة الخليفية. وفي هذه المناسبة نود القاء الضوء على عدد من الامور:

اولا: ان التعذيب جريمة تحط بالكرامة الانسانية لان هدف المعذب "سلب إرادة الضحية" ومن ثم إجباره على الادلاء بما يريد من الاعترافات اوالتوقيع على ما لديه من افادات معدة سلفا. وقد اعتبر القانون الدولي هذه الممارسة "جريمة ضد الانسانية"، ودعى الى مطاردة مرتكبيها اينما حلوا. وبرغم الاحباطات التي اصيب بها نشطاء حقوق الانسان الذين سعوا لاعتقال المعذبين مثل بينوشيه، رئيس تشيلي السابق، وإيان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين، الا ان الأمل ما زال يحدوهم بامكان معاقبة هؤلاء المجرمين الذين انسلخوا من انسانيتهم وتحولوا الى وحوش تنهش أجساد الآدميين. وكادت جهود النشطاء البحرانيين تفلح في القبض على السفاح المجرم، عادل فليفل، عندما هرب الى استراليا في 2002، ولكن حاكم البحرين الحالي أذعن لطلب هذا المعذب الذي وضعه امام خيارين: اما اصدار قانون يحميه ومعاونيه من طائلة القانون، اوانه سوف يجر معه "الرؤوس الكبيرة" في العائلة الخليفية اذا ما ألقي القبض عليه. وللامعان في إيلام الضحايا، فقد دفعت العائلة الخليفية هذا المجرم لترشيح نفسه لمجلس الشورى العام المقبل، ولن يكون مستغربا ان يتحول هذا المجرم الى "سعادة النائب المحترم". وما تزال ذاكرة ضحايا التعذيب تختزن اللحظات المخزية التي اطلقت فيها القاب التبجيل لمعذيب آخر، هوعبد العزيز عطية الله آل خليفة، عندما كان رئيس جهاز الامن، بذريعة "العقلانية" و"الواقعية" في التعامل مع كبار المجرمين الذين ولغوا من دماء أهل البحرين ومزقوا أشلاءهم، وداسوا كراماتهم، وهتكوا حرماتهم، وشتموا علماءهم. فانا لله وانا اليه راجعون.

الثاني: ان النشطاء البحرانيين كادوا يحققون نجاحين كبيرين لولا تواطؤ القوى المعادية للشعوب، التي وفرت الحماية للمعذبين. فقد جمعت الشرطة البريطانية ملفا كبيرا حول ايان هندرسون، وقبل وصوله الى مكتب المدعي العام، تدخلت "قوى سرية" لسحبه بدعوى "عدم وجود فرصة حقيقية لتقديم هندرسون للعقوبة بسبب تقدم سنه ومرضه". وحدث أمر مشابه مع فليفل، اذ كادت المسؤولة عن الادعاء تصدر أمر القبض عليه لولا فراره على وجه السرعة بعد ان اصدر طاغية البحرين قانون السيء الصيت رقم 56 للعام 2002. وبرغم عدم وصول القضيتين الى المحاكم ولكنهما وفرتا تجربة رائدة في مجال مطاردة مرتكبي جرائم التعذيب. وسوف يظل نشطاء حقوق الانسان يقظين ومصممين على مطاردة المجرمين الخليفيين الذين امتهنوا تمزيق اشلاء البحرانيين على مدى عقود متواصلة. انهم اليوم مطالبون بعدد من الامور: اولها المساهمة في إكمال لائحة الاتهام التي يجري اعدادها ضد الحاكم لتقديمها الى مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية، مورينواوكامبو، لاستكمال الاجراءات التي بدأت في مطلع العام بمخاطبته. والامل ان يؤدي ذلك الى صدور قرار دولي باعتقال حمد

التتمة صفحة (8)

* كتب مراسل (رويترز) مقالا قال فيه " تشعر الاغلبية الشيعية في البحرين بقلق متزايد بشأن ما تقول انه مساع حكومية لتجنيس اجانب للتخفيف من اعداد الشيعة.وتفيد الاحصاءات الرسمية بأن خمسة آلاف مواطن نالوا الجنسية في خمس سنوات حتى عام 2008. ويبلغ تعداد سكان البحرين 1.2 مليون نسمة. لكن مقدمي الالتماس يقولون ان الارقام غير متسقة ويشتبهون في ان العدد الحقيقي 60 الفا. ويقولون ان الرقم الرسمي لمعدل نموالسكان وهو 2.4 في المئة غير معقول لان عدد البحرينيين كان 406 ألاف في ابريل نيسان عام 2001 وبلغ 529 الفا في سبتمبر ايلول عام 2007 وفقا للارقام الرسمية. ويقولون ان الفارق من المجنسين. وتشير تقديرات مركز البحرين لحقوق الانسان الى ان نحو 50 في المئة من أفراد جهاز الامن الذي يضم 20 الف شخص من البلوش الباكستانيين بالاضافة الى بعض السوريين والاردنيين من قبائل معينة.

* بعثت وزارة الخارجية في حكومة البحرين للسفارة البحرينية في واشنطن ، بتقرير عن واقع الحريات الدينية وزع على أعضاء الكونجرس بقسميه: النواب والشيوخ وذلك للرد على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص الحريات الدينية الذي أشار إلى التمييز والاضطهاد ضد الغالبية من المواطنين الشيعة . وقد احتوى التقرير على كذب ومغالطات كبيرة في تصوير الحرية الدينية في البحرين وما يلقاه السنة والشيعة من دون تمييز. ولم يحتوالتقرير على كم هي عدد المساجد للشيعة في المناطق الجديدة؟ وهل يدرس المذهب الشيعي في المدارس الرسمية ؟ وهل هناك برامج دينية للشيعة في التلفيزيون الحكومي؟ وهل يتم نقل صلوات الجمعة؟ وهل يتم استضافة شخصيات دينية شيعية؟ وماذا عن المزارات الشيعية التي تم مصادرتها ؟ وماذا عن المآتم التي لم يسمح ببنائها في المناطق الجديدة؟ وماذا عن اسماء المعالم والمناطق والقرى الشيعية وطمس هويتها؟.

*استمرت الاحتجاجات في أغلب مناطق البحرين متمثلة بحرق الإطارات وغلق الطرق الرئيسية احتجاجاً على استمرار اعتقال شباب قرية كرزكان والمعامير. وكان من المقرر أن يتم الإفراج عنهم ضمن صفقة ما سمي بالعفومن الحاكم، ولكنه تراجع في عهوده وأعاد تقديمهم للمحاكمة بعد أن وردت أسماؤهم في قائمة المعفي عنهم . فقد نظم أهالي كرزكان أكثر من اعتصام بشكل إسبوعي ، وشارك مواطنوكرزكان والسهلة والديه وجدحفص والدير والبلاد القديم وغيرهم في احتجاجات حرقت فيها الاطارات. وقد تصدت القوات المرتزقة لمواجهتهم بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي.

* كتب مراسل وول استريت جورنال تقريرا صحفيا عن تأثير التجنيس في البحرين. وقال أن حادثة عيسى الجيب مع جاره السوري الأصل تعكس مدى ما وصل إليه ما تقوم به العائلة الخليفية من تجنيس للسنة ضد الاغلبية الشيعية. وأشار المقال إلى أن البحرين كموقع للقاعدة الامريكية مهمة للادارة الامريكية، ونقل المراسل عن أخت عيسى الجيب قولها أنها بحرينية الأصل ولكنها تعيش مشردة وتخاف أن تنام في بيتها القريب من جارها السوري الأصل . وجاء في التقرير أن الحادثة بدأت بعد أن تجمع أكثر من عشرة اشخاص من المجنسين ذوي الأصول السورية واعتدوا على عيسى الجيب بالمطرقة على رأسه بسبب شهادته مع مواطن شيعي ضد جاره السوري في خلاف .

حبس مواطن بتهمة نشر معلومات عن جهاز عمومي دون تصريح - جهاز الأمن الوطني يستهدف رئيس ونشطاء مركز البحرين لحقوق الإنسان

8 يونيو2009

يعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه الشديد جراء استمرار حبس المواطن البحريني حسن سلمان على خلفية اعتقاله بتهمة تسريب ونشر معلومات دون موافقة الجهة صاحبة هذه المعلومات. وتشير الإنباء الأولية التي حصل عليها المركز بأن الجهة المعنية بهذه المعلومات هي جهاز الأمن الوطني، ومما يزيد من القلق هوتعرض المعتقل لضغوط لإرغامه على الإدلاء بأمور لم يقم بها. وكان المركز قد اصدر تقريرا سابقاً يتضمن معلومات وأرقام وإحصائيات عن جهاز الأمن الوطني، تبين تركيبة هذا الجهاز القائمة على التمييز الطائفي والاعتماد على تجنيد المرتزقة، كما سلط الضوء على الانتهاكات التي يمارسها هذا الجهاز والتي تصاعدت خلال الأعوام الأخيرة.وقد اعتقل حسن سلمان (26 سنه) اثناء دخوله مقر عمله يوم الخميس الموافق 14 مايو2009، حيث تم اقتياده إلى مبنى التحقيقات الجنائية بمنطقة بالعدلية، ومن ثم إلى الشقة التي يسكنها حيث تم مصادرة جهاز الحاسوب الخاص به وبعض الأقراص الالكترونية وصور خاصة به وبأسرته. ووجهت للسيد سلمان اتهامات تتعلق بتسريب ونشر معلومات دون موافقة الجهة صاحبة هذه المعلومات. وتم عرضه مساء نفس اليوم على النيابة العامة التي امرت بتوقيفه على ذمة التحقيق لمدة اسبوع، جددت بعدها توقيفه على ذمة التحقيق لمدة عشرين يوماً. ويقطن السيد حسن سلمان بمنطقة النعيم في ضواحي العاصمة المنامة، وهومتزوج ومعروف في منطقته بنشاطه الخيري والاجتماعي وسمعته الطيبة.

وقد علم مركز البحرين لحقوق الإنسان انه واثناء التحقيق مع السيد حسن سلمان عرض عليه المحققين مساومتة من اجل إطلاق سراحه، على أن يوقع على إفادة يتهم فيها كل من نبيل رجب - رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان - والناشطة السيدة ليلى دشتي – المشرفة بموقع ملتقى البحرين الالكتروني - بأنهما قاما بتحريضه وتمويله من اجل نشر تلك الأسماء، الا ان حسن سلمان رفض ذلك بالرغم من الضغوط الشديدة التي مورست عليه. ويخشى مركز البحرين لحقوق الإنسان بان جهاز الأمن الوطني ربما يعد لاستهداف رئيسه وناشطين آخرين، ضمن الحملة الأمنية التي يقودها هذا الجهاز ضد الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان. ويعتقد مركز البحرين لحقوق الإنسان بأنه وبسبب نشاطه على المستوى المحلي والدولي وتقاريره الحقوقية، وتحديداً ذلك الذي تناول تقييم تكوين الجهاز الأمني وأداءه ورصد انتهاكاته، فإن القائمين على هذا الجهاز يعدون العدة للنيل من الناشطين في المركز وفي مقدمتهم رئيسه في محاولة لمنعهم من مواصلة عملهم الحقوقي في كشف انتهاكات حقوق الإنسان والقائمين عليها.

كان مركز البحرين لحقوق الإنسان وبناءا على قائمة منشورة على الإنترنت تتضمن أكثر من آلف موظف يعملون في هذا الجهاز http://bahrainonline.org/showthread.php?t=230882، أعد في الخامس من شهر مارس الماضي تقريراً مفصلاً يحتوي على إحصائيات وحقائق عن جهاز الأمن الوطني ودوره في تصاعد الانتهاكات في الفترة الأخيرة. فقد كشفت التقرير بأن 64% من العاملين في هذا الجهاز هم من غير المواطنين البحرينيين، أغلبهم من جنسيات أسيوية، وأن تشكيلته مبنية على أساس طائفي بحيث لا تتعدى نسبة المواطنين الموظفين بالجهاز من المنتسبين للمذهب الشيعي 4% وهم يعملون كمخبرين وفي وظائف دنيا.

وفي معرض تعليقه على عملية الاعتقال قال نبيل رجب -رئيس مركز االبحرين لحقوق الإنسان:" إن مثل هذه المعلومات أصبحت ضرورية لكشف وفضح الأجهزة المتهمة بانتهاك حقوق الانسان. وإننا نستغرب اعتقال مواطن على خلفية ادعاء السلطة بأنه قام بنشر اسماء موظفين رسميين بأحد الأجهزة الأمنية. فمن المفترض على المنتسبين لأجهزة ودوائر الدولة من عاملين وموظفين أن يفتخروا بخدمة بلادهم، لا أن يشعروا بالعار. ولكن السمعة السيئة التي اكتسبها هذا الجهاز منذ إنشائه وبسبب سجله الأسود في انتهاكات حقوق الإنسان، تعتقل السلطة شخصا قام- حسب ادعائها- بنشر تلك الأسماء". وأضاف قائلا "إن اعتقال حسن سلمان يكشف عن خطورة تنامي نفوذ جهاز الأمن الوطني والذي هوامتداد لجهاز امن الدولة، وضرورة التصدي السلمي له . إن استمرار السلطة في تدعيم دور وصلاحيات ومساحة نفوذ هذا الجهاز يخلق كيانا شبيها بجهاز "السافاك" الإيراني الذي تسبب في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في إيران أبان عهد الشاه وكان سببا رئيسيا في انتقادات دولية واسعة وفي الثورة الشعبية التي أنهت حكم الشاه عام 1979".وتأسيسا على ما سبق، فان مركز البحرين لحقوق الإنسان يطالب بما يلي:

1- اطلاق سراح المواطن البحريني السيد حسن سلمان فورا لعدم قيامه بأي جرم يستحق الاعتقال اوالمحاكمة.

2- الكف عن استهداف رئيس وأعضاء مركز البحرين لحقوق الإنسان وعدم القيام بما يعيق أداءهم بواجبهم الحقوقي دون مضايقات أوتهديدات أواستهداف أمني أوإعلامي موجه. ويشمل ذلك تأمين البيئة المناسبة لعمل منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني بعيدا عن القوانين المتشددة، وتدخلات وتهديدات الأجهزة الأمنية.

3- التحقيق النزيهه والمحايد في الانتهاكات التي يمارسها جهاز الأمن الوطني والقوات الخاصة التابعة له، تمهيدا لمقاضاة المتورطين بهده الانتهاكات، وحل هذه الأجهزة الاستثنائية وإرجاع صلاحياتهم إلى أجهزة الأمن العادية.

خلفية عن جهاز الامن الوطني

أبصر جهاز الأمن الوطني النور في مايو/ أيار 2002، من خلال ايجاده كبديل عن "الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة" التي كانت تتبع وزارة الداخلية. وبذلك اصبح الجهاز ادارة موازية لاجهزة الدولة الاخرى بدلا من أن يكون جزئا منها، حيث تتداخل سلطاته مع القضاء وأجهزة وزارة الداخلية، ويمد نفوذه الى الجهاز المركزي للمعلومات وقسم الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام ووزارة التنمية الاجتماعية. ويستمد الجهاز نفوذه الاداري من ارتباطه ودوره كذراع تنفيذي لمجلس الدفاع الاعلى الذي يعد السلطة العليا في البلاد اذ يتشكل من الملك وولي العهد ورئيس الوزراء ووزير الديوان الملكي وعشرة اخرين من اسرة الملك الذين يتبوأون المناصب السياسية والامنية الرئيسية في البلاد. وكان تقرير البندر الشهير الذي صدر 2006م قد أشار بشكل موسع للدور المنوط لهذا الجهاز في استهداف النشطاء والمعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومحاصرة مؤسسات المجتمع المدني ورصد ومتابعة نشاط المؤسسات الشيعية تحديداً.ونص المرسوم الملكي لإنشاء الجهاز على أن "يتبع الجهاز رئيس مجلس الوزراء، ويُعين رئيسه بمرسوم ملكي بدرجة وزير". وفي عام 2004 صدر عن رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قرار بالهيكل التنظيمي للجهاز، حيث يتكون من عدد من الوحدات والادارات من بينها: إدارة العمليات الخاصة، وإدارة الشؤون الدولية، وإدارة الأمن السياسي، وإدارة مكافحة الإرهاب، والإدارة المركزية للمعلومات والتوثيق، وإدارة تقنية المعلومات، وإدارة الارتباط والتنسيق، وإدارة الشؤون القانونية. وكان أول رئيس للجهاز هوالشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة الذي عُيِّن في مايو2002 ثم تولى رئاسة الجهاز الشيخ خليفة بن علي بن راشد آل خليفة منذ 26 سبتمبر/ أيلول 2005، أما الرئيس الحالي فهوالشيخ خليفة بن عبدالله آل خليفة . واللافت أن كل من الرئيس السابق والحالي قد شغلا موقع سفير البحرين في بريطاني قبل توليهما رئاسة الجهاز.

ويختص الجهاز وفقا لمرسوم انشاءه بـ "الحفاظ على الأمن الوطني .. وله في سبيل ذلك رصد وكشف كل الأنشطة الضارة بالأمن الوطني للمملكة ومؤسساتها ونظمها، وكل ما يهدد أمن وسلامة الوطن .. وكذلك وضع الخطط الأمنية اللازمة لمواجهة كل الظروف العادية والاستثنائية بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة".ويقوم جهاز الامن الوطني ومنذ تأسيسه عام 2002 بدور متزايد في اختراق وتخريب مؤسسات المجتمع المدني ومراقبة وملاحقة المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في الداخل والخارج. وهذا الجهاز هوالمسؤول المباشر عن وفاة الناشط علي جاسم محمد في ديسمبر 2007، واصابة العشرات من المواطنين بالجروح والخنق في استخدام المفرط للقوة ضد الندوات والمسيرات وغيرها من اعمال الاحتجاج، واعتقال المئات من الناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان، والتعذيب الذي عاد للبحرين مجددا منذ ديسمبر 2007، وتلفيق التهم وتدبير فبركات أمنية وهمية وإدارة حملات

التتمة صفحة 3

حبس مواطن - تتمة ص 2

إعلامية في الداخل والخارج لتشويه سمعة الناشطين والمعارضة ولتبرير حملات الاعتقال والمحاكمات غير العادلة والاحكام القضائية المتشددة ضد المخالفين للنظام السياسي.

ويشرف جهاز الأمن الوطني ميدانيا على عمل القوات الخاصة، وهي قوات شبه عسكرية يفوق عددها 20 الفا، حوالي 90% منهم غير بحرينيين، يرأسهم ضباط من اسرة الملك اومن القبائل المتحالفة معها سياسيا. وقد تم استخدام القوات الأمنية الخاصة بشكل فعال في محيط القرى أوالمناطق التي تقطنها أغلبية من الشيعة . حيث يتم اقتحام القرى واستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاط ، مما أدى لجرح المئات من الأشخاص ، من بينهم شيوخ ونساء وأطفال قد أصيبوا أوتعرضوا للاختناق ، وتعرضت العديد من الممتلكات والمنازل والمساجد للإضرار. وتم استخدامهم كذلك في منع وضرب الندوات والاعتصامات والمسيرات السلمية. وتستخدم القوات الأمنية الخاصة أيضا ميليشيا مسلحة يرتدون أحيانا ملابس مدنية وأقنعة سوداء يهاجمون القرى ويلاحقون المتظاهيرين ويعتدون عليهم.

وطبقا للمعايير الدولية المتعلقة بحضر استخدام المرتزقة، ينطبق على الاجانب المنتسبين للقوات الخاصة صفة المرتزقة حيث يتم جلبهم من الخارج بشكل انتقائي بغرض الاستخدام الامني والعسكري خارج الأجهزة الأمنية والعسكرية الاعتيادية، ويتم زجهم في خلافا ليسوا هم فيه طرفا، ويتم تدريبهم وتجهيزهم بشكل خاص، كما توفر لهم ميزات وظيفية ومادية لا يحصل عليها موظفوا الامن العاديون من الاجانب اوالمواطنين مثل السكن والسفر وجمع الشمل والجنسية البحرينية. ويقيم غالبيتهم مع أسرهم في منطقة "سافرة " وهي منطقة معزولة جنوب مدينة الرفاع. وقد تم استخدام أصوات هؤلاء المرتزقة بصورة فعالة لتهميش المعارضة الوطنية والأغلبية الشيعية في الانتخابات لمجلس النواب 2006.

وقد كشفت الميزانية العامة التي قدمتها الحكومة للعامين 2009/2010 عن زيادة في مخصصات جهاز الأمن الوطني بنسبة بلغت 34% عن سابقتها (من 13.6 إلى 18.2 مليون دينار). وتعد هذه اكبر نسبة زيادة لمؤسسة حكومية خلال السنوات الماضية. وكان مركز البحرين لحقوق الانسان قد اصدر بيانا الشهر الماضي عبر فيه عن قلقه من صدور المرسوم الملكي بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (14) لسنة 2002م والذي يقضي بمنح جهاز الامن الوطني سلطة الضبط القضائي ويحصن منتسبيه من الملاحقة القانونية امام المحاكم الاعتيادية. علما بأن هذا الجهاز لا يخضع للمساءلة من قبل مجلس النواب اواية جهة رقابية اخرى.

البحرين: الملك يطلق يد الأمن الوطني بما ينذر بمزيد من الانتهاكات http://www.bchr.net/ar/node/2694

مركز البحرين لحقوق الإنسان

الخارجية الأميركية: البحرين مركزاً للاتجار بالبشر

اعتبرت وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها عن الإتجار بالبشر أن »مملكة البحرين إحدى الدول التي تعتبر مركزاً للاتجار برجال ونساء يتم نقلهم إليها بغرض العمل في ظروف صعبة أومن أجل تجارة الجنس.«ووجهت وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها الصادر في 16 يونيو/ حزيران الجاري بعنوان »تقرير الاتجار بالبشر للعام 2009 «جملة من الملاحظات على قضايا الاتجار بالبشر في البحرين. ووفقاً للتقرير فإن »الرجال والنساء الذين يتاجر بهم في البحرين يقدمون من دول الهند، باكستان، نيبال، سريلانكا، بنغلاديش، إندونيسيا، تايلند، الفلبين، إثيوبيا وأريتريا، وهؤلاء يرتحلون إلى البحرين طواعية للعمل في قطاعات عمل رسمية أوكخدم للمنازل، ولكن بعضهم تفرض عليه خدمات خارج ما كان متوافقاً عليه عند قدومهم إلى البحرين، كما أنهم وعند وصولهم إلى البحرين يتم احتجاز جوازات سفرهم ويمنعون من الحركة داخل البلاد، ولا تدفع معاشاتهم بصورة منتظمة، ويتعرضون للتهديد وحتى الاعتداء الجسدي والاغتصاب الجنسي. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك نساء يقدمن من تايلند والفلبين والصين وفيتنام وروسيا وأوكرانيا والمغرب والأردن وسورية ولبنان، وهؤلاء يستخدمن من أجل تجارة الجنس في البحرين .«

وحمل التقرير كثيراً على الحكومة البحرينية بـ »عدم التزام البحرين بشكل كامل بالمعايير الدنيا المطلوبة لمكافحة الاتجار بالبشر على رغم تحقيقها بعض التقدم في هذا المجال. فالحكومة البحرينية أدانت لأول مرة في 2008 متهمين بالاتجار بالبشر من أجل الجنس واستحدثت في يوليو/ تموز 2008 نظاماً جديداً للتأشيرة يفتح المجال لإزالة نظام الكفيل، ولكن مع كل هذه التطورات المهمة إلا أن الحكومة لم تعطِ أدلة واضحة عن التقدم في مجالات مهمة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر أومعاقبة الذين يقومون بهذه المتاجرة.«

ووضع التقرير مملكة البحرين في المستوى الثاني من المراقبة بشأن الاتجار بالبشر. ونصح تقرير وزارة الخارجية الأميركية الحكومة البحرينية بأن تضاعف بشكل ملحوظ التحقيقات والمحاكمات والعقوبات للأشخاص المتهمين بالاتجار بالبشر ولاسيما فيما يتعلق بالعمالة الوافدة، مع ضرورة وضع إجراءات واضحة لتحديد هوية الضحايا وإنقاذهم من معاناتهم ولاسيما خادمات المنازل اللاتي يهربن من العوائل بسبب القسوة، وأيضا مكافحة ظاهرة انتقال الخدم وغيرهم إلى مهنة الدعارة. ودعا التقرير الحكومة إلى عدم معاقبتهن على أنهن ضحايا بل عليهم أن يضعوا الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة.

وأفاد التقرير بأن »الحكومة البحرينية لم تفعل شيئاً باتجاه تحسين خدمات الحماية لضحايا الاتجار بالبشر خلال العام الماضي، على رغم أنها أصدرت توجيهات وإرشادات لأصحاب الأعمال لتحسين ظروف العمال المهاجرين، والحكومة لديها ملجأ من طابق واحد للإناث اللاتي يشكين من ظروف العمل وأن أكثرية الضحايا تذهبن إلى الملاجئ المتوافرة في السفارات من خلال جمعية حماية العمال المهاجرين التي قالت إنها حصلت على منحة قدرها 15 ألفاً و990 دولاراً أميركياً من الحكومة البحرينية لتيسير شئون الملجأ الذي تشرف عليه، إلا أن الحكومة لم تستحدث أية إجراءات لطريقة التعاون مع ضحايا الاتجار بالبشر الذين يتعرضون للاعتقال، وليست هناك وسيلة لنقل هؤلاء إلى الملاجئ، بالإضافة إلى أنه لا يوجد ملجأ لضحايا الاتجار بالبشر من الذكور. وفي أغسطس/ آب 2008 أسست وزارة التنمية الاجتماعية لجنة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، وإحدى صلاحيات هذه اللجنة هي إفساح المجال لضحايا الاتجار بالبشر للبقاء في البحرين حتى الانتهاء من المحاكمات المتعلقة بقضاياهم. وقد منحت هذه اللجنة نساء تايلنديات أجبرن على العمل في الدعارة أن يبقين في البحرين من أجل العمل في مهنة أخرى ولكن النساء فضلن العودة إلى تايلند .«

وأوضح التقرير أن »غالبية العمال المهاجرين الذين يهربون من أصحاب العمل القساة توجه لهم تهمة الهرب وتصدر ضدهم أحكام بالسجن لمدة أسبوعين ثم التسفير، كما أن أصحاب أعمال يقومون بتسجيل قضايا ضد العمال الهاربين. وقد قامت وزارة الداخلية بتوزيع منشورات للتوعية بشأن الاتجار بالبشر ووزعت هذا المنشورات على القادمين إلى البحرين من العمال الأجانب وقامت هيئة تنظيم سوق العمل وبالتعاون مع وزارة الداخلية بطباعة منشورات تشرح للقادمين كيفية الحصول على تأشيرة العمل بالطرق الشرعية وكيف يرفعون شكوى ضد من يستغلهم .«

ورأت وزارة الخارجية الأميركية أنه على رغم زيادة الوعي بشأن جرائم الاتجار بالبشر في البحرين إلا أن عدداً كثيراً من الناس يعتقدون أن احتجاز جوازات العمال أمر اعتيادي.

وتضمن التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بعنوان »تقرير الاتجار بالبشر 52 « بلدًا في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط بشكل أساسي. ويمثل هذا العدد زيادة قدرها 30 في المئة، ففي التقرير الذي صدر في العام 2008 كانت اللائحة تتضمن 40 بلداً، وتمت إزالة بعض البلدان من اللائحة السابقة بينما أضيفت بلدان أخرى مثل أنجولا وبنغلاديش والعراق ولبنان وكمبوديا وباكستان ونيكاراغوا والفلبين وقطر والسنغال والإمارات العربية المتحدة.

يذكر أن وجود أية دولة على اللائحة يعني أن حكومتها لا تعمل ما يكفي لمكافحة الاتجار بالبشر وفقًا للمعايير التي وضعتها الولايات المتحدة.

ضحايا التعذيب بين التجاهل الرسمي واستمرار المعاناة

تحقيق: عبد الغني الخنجر
عضواللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب

جريمة التعذيب من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان:
يصادف السادس والعشرون من يونيومن كل عام اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب وقد أقرت الأمم المتحدة هذا اليوم بغية مناهضة التعذيب والحد منه إلى جانب ذلك هوفرصة للتعاطف مع الضحايا والوقوف بجنبهم، فالتعذيب جريمة جسيمة في قاموس حقوق الإنسان وهي جريمة كبيرة ترفضها جميع الشرائع السماوية والقوانين الدولية، فلا يقبل بها الضمير الإنساني ولا يستسيغها بنوالبشر إلا الشواذ منهم مهما كانت دوافعها ومهما سيقت مبررات لممارستها، لذا أوليت مقارعة التعذيب ورفضه أهمية كبرى فأفرد يوما لمساندة ضحايا التعذيب كما وضعت معاهدة أممية تصادق عليها وتلتزم ببنودها دول العالم وهي معاهدة مناهضة التعذيب وتعرف في أروقة الأمم المتحدة ولدى منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بمناهضة التعذيب بال CATوهي الأحرف الأولى للمصطلح الأجنبي Convention Against Torture وانبثقت من هذه المعاهدة لجنة مناهضة التعذيب الأممية.

البحرين عرفت التعذيب الممنهج Systemic Tortureمنذ زمن طويل فقد مارست الأجهزة الأمنية وخصوصا جهاز أمن الدولة وإدارة التحقيقات الجنائية صنوفا قاسية ومتنوعة من طرق التعذيب النفسي والجسدي بحق آلاف المعتقلين السياسيين وفي فترات متعددة امتدت لعقود أبرزها مطلع الثمانينات وقد بلغ التعذيب الممنهج ذروة اتساعه أثناء انتفاضة التسعينات حيث انتشر حتى في مراكز التوقيف المؤقتة ومراكز الشرطة ليطال الآلاف من المواطنين الذين كان يزج بهم في السجون لمجرد الشبهة أوالظنة، لم يكن ليتوقف التعذيب الممنهج حتى نهاية العام 2000م على الرغم من أن مملكة البحرين قد صادقت على معاهدة مناهضة التعذيب في العام 1998م وللدلالة فإن آخر شهداء انتفاضة التسعينات قتل تحت التعذيب الوحشي بعد مصادقة البحرين على المعاهدة المذكورة ببضعة شهور وقد انتشرت صور جسده الممزق على صفحات الإنترنت وعبر وسائل الإعلام الدولية ومواقع المنظمات الحقوقية وهوالشهيد الشاب نوح خليل آل نوح.

من يطوي صفحة الماضي وهل تسقط جريمة التعذيب بالتقادم:
إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي قامت بها الجهات الأمنية في العقود المنصرمة تركت آثارا على المجتمع البحريني وكونت ذاكرة أليمة لدى الشعب البحريني بشكل عام ولدى الضحايا وأسرهم بشكل خاص ناهيك عن الكثير من الآثار المادية والمعنوية التي لازالت باقية ويعاني منها الكثيرون، فليس الحديث عن تلك الانتهاكات وعلى رأسها القتل خارج نطاق القانون عبر إطلاق الرصاص المطاطي والحي على المتظاهرين أوالقتل تحت التعذيب هوحديث يراد به إثارة ملف سياسي بغية أهداف سياسية وإنما من الطبيعي أن تكون هناك مطالبات بحل ملف الضحايا والشهداء وعموم ملف الانتهاكات بشكل عادل وموافق للمواثيق الدولية بدافع أخلاقي وقانوني، فليس من العدل مساواة الجلاد والضحية وليس من العدل أن يتم العفوعن الجلادين بإرادة منفردة ودون موافقة الضحايا، كما أنه من المستحيل طي صفحة الماضي بالقول أن قانون العفوالعام الصادر في العام 2001م وما تبعه من تفسير من خلال المرسوم بقانون 56 للعام 2002م قد أنهى تلك الحقبة من الانتهاكات ، كيف انتهت تلك الحقبة ولازال الضحايا يعانون ؟! كيف أصبحت من الماضي ولازال المتضررون أي الضحايا يلوكهم النسيان والتهميش وخصوصا أولئك المرضى والمصابين بعاهات مستديمة نتيجة للتعذيب أوالعنف المفرط من قبل رجال الأمن؟! كيف طُويت صفحة الماضي ولم يعترف بعد بشهداء الوطن ؟! كيف يمكن أن نبدأ من جديد وليس هناك جبر للضر وإنصاف للضحايا؟! كيف يمكن أن ننسى الماضي ولازال المعذبون يتمتعون بالصلاحيات ويكرمون ويمنحون ا لأوسمة؟! كيف لأسر الشهداء أن ينعموا بالسكينة دون تقديم الجناة للعدالة؟ إن جريمة التعذيب لا تسقط بالتقادم ووفقا لمعاهدة مناهضة التعذيب فإن الدولة الطرف المسؤول عن جبر الضرر وإنصاف الضحايا ماديا ومعنويا وإعادة تأهيلهم ومسؤولة أيضا عن تقديم الجلادين للعدالة وضمان عدم تكرار التعذيب، لذا على الدولة أن تبادر لتكوين لجنة للحقيقة والإنصاف والمصالحة وعليها تحمل مسؤولياتها تجاه الضحايا.

قانون 56 يمهد لتكرار التعذيب ويحمي الجلادين:
إن المرسوم بقانون رقم 56 هوقانون وضع لحماية الجلادين وهوقانون يتعارض بشكل واضح مع المواثيق الدولية وينتهك بشكل فاضح معاهدة مناهضة التعذيب، وهذا القانون إلى جانب سقوطه من الناحية القانونية فإنه قانون له سوءات أخرى من أكثرها سوءا انه يحمي الجلادين ويمنحهم الحصانة والإفلات من العقاب Impunityمما يمهد الطريق نحوتكرار التعذيب كما أنه يحرم الضحايا من حقهم في التقاضي والإنصاف.

في العام 2005م صدرت توصيات هامة للغاية من قبل لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة ال CATوذلك بعد تقديم مملكة البحرين لتقريرها

البقية تتمة 5

الخنجر ممثل للضحايا في جنيف ومناقشة تقرير التعذيب في لجنة مناهضة التعذيب

اعتصامات لجنة الضحايا المطالبة بمحاكمة الجلادين

تحقيق يوم الضحايا - تتمة ص 4

الدوري لأول مرة بعد تصديقها على معاهدة منع التعذيب والذي يتضمن إجراءاتها لمنع التعذيب ومن أهم تلك التوصيات توصية برفض قانون 56 ومطالبة البحرين بتغييره ورفع الحصانة عن المعذبين وقد كانت التوصية بمثابة النصر والأمل للضحايا وأسر الشهداء وهي:" أخذ إجراءات لتعديل المرسوم بقانون 56 لعام 2002 للتأكد من عدم اشتماله للعفوعن مرتكبي جرائم التعذيب والمسئولين عن الانتهاكات أوأي شكل من أشكال سوء المعاملة والمعاملة القاسية واللاإنسانية"

لايمكن أن يكون قانون 56 أساسا للمصالحة وإنما هوفصل من فصول مهدت لعودة التعذيب وعززت من نفوذ الجلادين ووفرت لهم غطاء غير قانوني للإفلات من العقاب وهي مخالفة صريحة لالتزامات مملكة البحرين وخروج على المواثيق الدولية التي تعهدت مملكة البحرين بالوفاء بها.

تحركات الضحايا على المستوى الداخلي والخارجي تشكل الرهان الأقوى لحل الملف:

وعي الضحايا وأسر الشهداء بأهمية التحرك والمطالبة وعدم الرضوخ للتجاهل الرسمي والتهميش المتعمد هودعامة أساسية للضغط من أجل الحصول على حقوقهم التي ضمنتها لهم المواثيق الدولية، وقد شكل تحرك ضحايا الانتهاكات في البحرين على المستوى الداخلي والخارجي وخصوصا ضحايا التعذيب منهم سابقة يشار إليها في المنطقة، فعلى سبيل المثال قاد الضحايا عبر لجان الضحايا أوالجمعيات السياسية المهتمة بملف الضحايا عدة تحركات مطلبية كانت حضارية وقوية بل ونوعية وقد أسسوا " اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب" التي قادت بالتعاون مع عدة جهات حقوقية وسياسية أبرزها "مركز البحرين لحقوق الإنسان " "وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية " تحركات وفعاليات أبرزت الملف وسلطت الضوء على معاناة الضحايا.

استطاع الضحايا وأسر الشهداء أن يجابهوا الجلادين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان High Commissioner For Human Rightsومقرها جنيف وقد كان وفد البحرين من أكبر الوفود التي شاركت في جلسات لجنة مناهضة التعذيب سواء على المستوى الرسمي الذي تبنى الدفاع عن الجلادين أوعلى المستوى الأهلي الذي ضم الضحايا وأسر الشهداء ووقف ليهزم المعذبين وينتزع توصيات أممية هامة هامة شكلت انطلاقة جديدة في سبيل الدفاع عن حقوق الضحايا.

مؤخرا تظافرت الجهود واستطاعت إحدى عشر جهة حقوقية وسياسية من قوى المجتمع الحية المخلصة من أجل رفع معاناة الضحايا من تأسيس تحالف استراتيجي يشكل قنطرة قوية لحلحلة الملف وقد أطلق على هذا الإطار المهم " التحالف البحريني من أجل الحقيقة والإنصاف والمصالحة" وشكلت انطلاقة فعاليات التحالف انعطافة غيرت مسار المواجهة بين أصحاب الحق وهم الضحايا وأسر الشهداء وزمرة الجلادين ومن يقف في صفهم. اليوم يعتزز بشكل لا لبس فيه مبدأ التواصل والتحالف من أجل حل هذا الملف وأنه لابد من مواصلة العمل الدؤوب وليس لجمهور الضحايا من مناص غير الثبات والصمود في المطالبة وانه لابد لنا من مواصلة تظافر الجهود من أجل كل الضحايا دون تمييز.

من أجل الوطن كل الوطن نطالب بإنصاف الضحايا ورفع المعاناة عنهم:

لازالت القلوب تحترق ولازال الضمير يتأوه، فكل يوم نمر بحالات إنسانية تضررت من جراء تعرضها للتعذيب، لازلنا نتذكر سعيد الإسكافي وسيد علي سيد أمين اللذين قتلا تحت التعذيب ولازلنا نذكر عشرات من الضحايا الذين حرموا الحياة فذاقت أسرهم مرارة الفقد، ما من سبيل لنسيان الأحبة وما من سبيل لنسيان الماضي الأليم، فاستمرار رفض الجانب الرسمي في التعاطي الإيجابي مع الضحايا والاعتراف بالشهداء كشهداء للوطن يسبب الإرباك ويجعل الملف مفتوح ليرهق الوطن كل الوطن ويستنزف أمنه واستقراره وهوإمعان في معاقبة الضحايا ونكء جراحهم، والسبيل الوحيد لوقف النزف ليس بالحلول الأمنية والتضييق على تحركات الضحايا وتجاهل صرخاتهم ، وإنما السبيل الوحيد لوقف النزف هوالمعالجة الحقيقية وإعطاء الضحايا حقوقهم عبر تشكيل لجنة للحقيقة والإنصاف والمصالحة وعبر تنفيذ توصيات جنيف التي نصت على إنصاف الضحايا وجبر ضررهم معنويا وماديا ومحاسبة الجلادين، وهذا يعود بالنفع على الوطن كل الوطن ويعزز الثقة ويمنع تكرار الانتهاكات

اعتصامات لجنة الضحايا

في اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب التحالف البحريني من أجل الحقيقة والإنصاف والمصالحة يحضر للإعلان عن تشكيل هيئة للحقيقة ويواصل برامجه من أجل الضحايا

عقد التحالف المكون من 11 جمعية حقوقية وسياسية من أجل الحقيقة والإنصاف والمصالحة ، ندوة بمناسبة اليوم العالمي لضحايا التعذيب ، شارك فيها عبد الغني الخنجر ، كما نظم اعتصام وأصدر بيان بالمناسبة ، وفي الندوة قال رئيس اللجنة الوطنية لضحايا التعذيب عبدالغني خنجر إن الامم المتحدة افردت يوما لمناهضة التعذيب من اجل الوقوف مع الضحايا ومن اجل مناهضة التعذيب.وتابع »لقد مرت البحرين من السبعينات من القرن الماضي وحتى الآن بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وكانت هذه الانتهاكات تتم بطرق ممنهجة، استمرت لعقود من الزمن، خلفت العديد من الضحايا.«واضاف »في العام 2001 بدأ الضحايا يتحدثون عن التعذيب الذي اصابهم فظهرت المعاناة، وظهرت قراءات اولية لعدد الضحايا، حيث استطاعت اللجنة توثيق 7 آلاف حالة تعذيب«، مستدركا »غير اننا نعتبر هذا الرقم متواضعا، وخصوصا اذا قسنا هذا الرقم بحجم المآسي والانتهاكات التي تمت في فترة التسعينات.«

وبيّن خنجر أن كثيرا منهم أصيب بصدمات نفسية، وعاهات جسمية، مازالوا يعانون منها، وهوما يعني انهم لم يحصلوا على التأهيل النفسي، ولم يحصلوا على التعويضات المجزية التي تساعدهم على العلاج النفسي والبدني الذي لحقهم، معتبرا ان هذه الأمور تخالف الالتزامات التي وقعتها البحرين في معاهدة مناهضة التعذيب سنة 1998. وحمل بشدة على قانون العفوعن القضايا الماسة بالأمن الوطني وهوقانون 56 لسنة 2002، مشيراً إلى أن قول الجهات المسئولة في السلطة إن هذا القانون قد أنهى ملف التعذيب، وأسس للمصالحة الوطنية هوادعاء تجافيه الحقيقة. وعدّ خنجر ان قانون 56 »كارثة، لأنه ينتهك معاهدة مناهضة التعذيب بشكل صريح، كما انه قانون حصانة يمنح المتهمين بالتعذيب فرصة الإفلات من المساءلة والمحاسبة، كما ان هذا القانون جائر لأنه يمنع الضحايا من ابسط حقوقهم، وهي مقاضاة من قاموا بتعذيبهم«، مضيفا »نحن في اللجنة الوطنية لضحايا التعذيب قدمنا شكاوى للقضاء عن سبع حالات غير ان القضاء رفض البت فيها بحجة انها تتعارض مع القانون المذكور .«وذكر أيضا أن القانون المذكور يفتح الباب لمعاودة التعذيب، لأن من ارتكب التعذيب يعرف انه سيكون محميا، متابعاً »لذلك لا يجب التعاطي مع هذا القانون والرضوخ له، بل يجب إسقاطه، لأن اسقاطه سيثير الخوف لدى الجلادين من معاودة التعذيب في حالات مستقبلية.«

وأوضح ان تحركات الضحايا بدأت بشكل تصاعدي، واستمرت بشكل متتابع، فهي بدأت بعريضة وقعها 25 ألفاً من المواطنين يرفضون قانون 56، كما وصل الضحايا الى جنيف، وهذا اربك المسئولين في الاجهزة الامنية، فتحركوا لإجهاض التحركات الشعبية، وحاولوا اغلاق الملف بشكل أمني. ووصف الضحايا بأنهم هم الضمانة الحقيقية للانتهاء من هذا الملف، مؤكدا ان الجميع لديهم الاخلاص لمتابعة هذا الملف. وقال »تكوّن قبل عامين التحالف البحريني للانصاف والعدالة الانتقالية من 11 جهة حقوقية وسياسية واهلية، وقطع هذا التحالف شوطا في اداء امانته، ونحن ماضون في سبيل الضغط واقناع السلطة بان هذا الملف ليس سياسيا فقط بل هوملف انساني وسيعود على سجل البحرين بشكل

التتمة صفحة 6

بالرصاص والغاز .. معالم السيطرة والعنف في البحرين

بقلم :عباس المرشد

كيف يمكن لأي مسئول سياسي أوأمني في البحرين أن ينام مطمئنا إذا ما تم قمع الاحتجاجات السلمية وتم العمل على تنفيذ سياسية العقاب الجماعي والاستهداف القاتل. فأدوات السيطرة التي تتبعها الحكومة لا تكاد تخرج عن أدوات العنف المؤدي للقتل السريع تارة والموت البطيء تارة أخرى. وزير الداخلية البحريني في أحد لقاءاته الأخيرة كان واضحا جدا أكثر مما يكون عليه عادة ولم يترك مجالا لأحد أن يتأول حديثه فقد قال لأحدهم أن قواته جاهزة لتنفيذ كافة التعليمات بما فيها إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين إذا استدعى الأمر ذلك.

كأي وزير في حكومة عربية فمسألة إطلاق الرصاص الحي ليست قرارا فردي يتخذه ضباط مسئول، بقدر ما هي إستراتيجية يتم اللجوء إليها متى ما أراد النظام تنفيذها. قناعة مثل هذا النوع من الأنظمة هي أن العنف والعنف الزائد أوالمفرط هوالوسيلة المجدية للسيطرة على الناس. في المقابل فإن العنف الذي تمارسه الأجهزة الأمنية هونتيجة لقناعة أشد رسوخا تقوم على أهمية احتكار مصادر القوة بكافة أشكالها وهذا ما يجعل من النخب السياسية في هذه الأنظمة نخبا مغلقة مقتصرة على حاشية الحاكم أوعائلته أوقبليته.

وزير الداخلية البحريني قال في مؤتمر عقده في أبريل 2007 أن قواته لا تستخدم القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين أوما كان يسميهم بالمخربين وأن قواته تستخدم رصاصا مطاطيا جديا لا يحدث عاهات دائمة ولا يسبب آثرا، وحاول جاهدا أن يقنع الرأي العام بأن قواته تتعرض لخطر أكثر من خطر الرصاص المطاطي المميت أوقنابل الغاز الخانق التي كانت وزالت تطلق بكثافة عالية على الأحياء المدنية وداخل البيوت الأمر الذي يعرض حياة الأهالي للخطر كان آخرها تعرض رضيع لإصابة في عينه وقيام عناصر من أجهزة الأمن بالاعتداء بالضرب المبرح على صحافيين محليين. وكشف الوزير أن إحدى الكفاءات البحرينية المتميزة في مجال المتفجرات فقد إحدى عينيه بسبب مقذوفات مثيري الشغب والتي تضم أحيانا حجارة مصممة بطريقة فنية بحيث يوضع السلك ويتم بناء الاسمنت فوقه ويصبح مجهز للقذف " وهويعد هذا التصميم الحجري أخطر من الأسلحة التي تستخدمها عناصر مكافحة الشغب. الحوادث التي استعرضها الوزير كانت مدعاة للتعجب فهوتحدث عن عبوات وقنابل مؤقتة وعن شبكات اتصالات خارجية ومحلية وأكثر ما أثار العجب قوله أن أولياء أمور المقبوض عليهم كانوا يبدون ارتياحهم من عمليات الاعتقال والمحاكمة، من المؤكد أن أحاديث كهذه قد تنطوي على فئة من الناس ويصدقونها لكنها عند الغالب من السكان تصبح سخرية واستهجان.

وزير الداخلية في المؤتمر نفسه استعرض جانبا مهما من استراتيجيات إعلامية قرر كان واضحا أنها في طريقها للتنفيذ. اليوم وبعد مرور قرابة العام على ذاك المؤتمر تبدومعالم التكتيك الإعلامي واضحة وهي تستهدف الانتصار لأفعال الأجهزة الأمنية وحمايتها الإعلامية ومنع تشكيل رأي عام خارجي أومحلي ضدها. التكتيك قام على أساس التعاقد مع عدد من شركات التطوير أوما يطلق عليه بمؤسسة صناعة السمعة الحسنة وقد كشفت مصادر حقوقية أن حكومة البحرين تعاقدت مع شركة إعلان أمريكية لترويج دعاية حسنة لحكومة البحرين في الخارج. كما قام على الترويج بأن البحرين تتعرض لعمليات إرهابية من النوع الثقيل كالذي يجرى في العراق أوأفغانستان. ولا تخلوالصحف المحلية هذه الأيام وبشكل مركز من ذكر خلايا إرهابية ومخربين وقنابل ومتفجرات ومعسكرات تدريب داخلية تكشفها الأجهزة الأمنية بمعاونة الاستخبارات. إستراتيجية كهذه يمكن الاستفادة منها في تحقيق عدة أهداف أهمها خلق حالة رعب وخوف عند الناس العاديين من الشخصيات السياسية إضافة إلى توفير الدعم الخارجي أمام الضغوط السياسية والحقوقية المتزايدة والمطالبة بتعزيز الإصلاح السياسي.

الجهات الحقوقية وعند استذكارها لحيثيات ذاك المؤتمر لا تخفي قلقها العميق إزاء الانتهاكات المتعمدة التي تقوم بها عناصر الأجهزة الأمنية وهي تشمل إتباع سياسية العقاب الجماعي والاستهداف المباشر للأجزاء العليا من الجسم والقيام بعمليات ترهيب واسعة للأهالي كما لا تجد تلك العناصر أي حرج في تكسير الممتلكات الشخصية إثناء قيامها بالمداهمات أوحتى في الشارع العام.

العديد من المراقبين يقولون أن الأجهزة الأمنية تعمل وفق طريقة البلطجة والميلشيات الأمنية منعدمة الضمير فليس هناك محاسبة أومساءلة يمكن أن يتعرض لها أي ضابط أوشرطي عند قيامه بانتهاك حقوق المواطن فمن جملة عدة قضايا رفعت للنيابة العامة لم تفلح سوى قضية واحدة هي قضية محمد جمعة الشاخوري الذي أصيب بطلقة رصاص مطاطي في رأسه وأدت إلى وفاته حيث حكمت المحكمة العليا بخطأ عناصر الأمن وقامت الحكومة بدفع دية قتل بالخطأ في حين رفضت النيابة كثير من دعاوي التعرض للضرر وسجلت العديد منها باسم مجهول.

أمام هذه الازدواجية والسياسة التي يتفقد فيها الحد بين حقوق المواطن وواجباته يتردد كثير من الضحايا والمتضررين في رفع قضاياهم للنيابة العامة، ويمتد هذا إلى صعوبة تدشين حملات وطنية مناهضة للاستخدام المفرط للقوة أوضد استخدام أسلحة تؤدي للقتل والموت كالرصاص المطاطي والقنابل الخانقة والقنابل الصوتية الحارقة.

السلاح الذي قد يواجه التكتيك الإعلامي الأمني ويكون بمقدوره أن يوقف حدة العنف الرسمي اتجاه الأهالي يحتاج إلى مبادرات تتقدم بها جهات حقوقية وسياسية تحمل على عاتقها تشكيل حملات وطنية مكثفة ضد تصرفات الأجهزة الأمنية إذ لا يمكن الحديث عن تسويات سياسية في ظل استمرار الانتهاكات الأمنية الصارخة في حصد العديد من الضحايا.

إن هناك جزء من المسئولية الأخلاقية تتحملها هذه الجهات يجب استثماره وهناك أدوات بدائية توفرها المؤسسات الرسمية من المهم العمل عبرها لحماية الناس والوصول إلى مستوى رفع حساسية الشارع اتجاه هذه الانتهاكات إذ لم يعد مقبولا أن تكون الضربات القاتلة عملية عادية يجرى التغافل عنها أوالحديث عنها وكأنها أمور تحصل. والضحايا أنفسهم يصبحون ملزمين بتسجيل قضاياهم ومتابعتها لا من أجل ربحها ولكن من أجل أن تسهم هذه الدعاوي في الضغط على الأجهزة الأمنية للتوقف عن ممارساتها القمعية.

التحالف يعلن تشكيل هيئة - تتمة 5

ايجابي، إذا ما تم حل هذا الملف بما يتلاءم مع المواثيق الدولية.«وختم بالقول »من اجل الوطن كل الوطن، نحن نطالب بانصاف الضحايا ومحاسبة الجلادين، وعدم تكرار التعذيب، لأن الاحداث الاخيرة أثبتت ان متهمي »الحجيرة «تعرضوا للتعذيب بشكل ممنهج وكبير، حيث تم تمزيق ملابسهم وصعقهم بالكهرباء، وايقافهم عرايا في اشهر الشتاء من الليل الى الصباح .«

وجاء في بيان التحالف : في اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب والذي يصاف 26 يونيومن كل عام يحتفي العالم بالوقوف مع ضحايا التعذيب، ونحن في التحالف البحريني من أجل الحقيقة والإنصاف والمصالحة نواصل طريقنا الذي بدأناه منذ تأسيسه قبل عامين والذي يضم أحدى عشر جهة حقوقية وسياسية بحرينية تسعى بكل جد لرفع معاناة ضحايا حقبة أمن الدولة وما بعدها ولنجدد مطالبتنا بالنظر بواقعية وضمير لملف طالما طالب آلاف الضحايا بغلقه عبر الاعتراف بالضحايا وتكريم شهداء الوطن وجبر الضرر وإنصاف كل الذين تعرضوا لأبشع أنواع الانتهاك وعلى رأسها التعذيب والقتل خارج نطاق القانون على أيدي معذبين لازال الكثير منهم يشغل مناصب قيادية في الأجهزة الأمنية للدولة خصوصا جهاز الأمن الوطني وإدارة التحقيقات الجنائية.

إن تجاهل معاناة الضحايا والصد عن سماع أناتهم لن يغلق هذا الملف ولن يطويه مع الزمن فالتعذيب والقتل خارج نطاق القانون وجملة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ارتكبها ضباط وموظفوجهاز أمن الدولة ووزارة الداخلية لا يمكن أن تسقط بالتقادم مع الزمن حسب المواد 13 و14 من اتفاقية مناهضة التعذيب التي صدقت عليها البحرين في العام 1998، ولا يمكن أن تمحى آثارها المروعة دون علاج حقيقي ودونما جبر ضرر وإنصاف، فكيف تريد من أبوين فقدا ابنهما ذا الخمسة عشر ربيعاً تحت مباضع الجلادين أن ينسيا تلك الحادثة خصوصا وهما يشاهدان القاتلين وهم يترقون ويحصلون على المزيد من المزايا والأوسمة ؟! كيف تريد من فتاة في ريعان الشباب فقدت عينها بطلق ناري أبقاها تحمل عاهتها المستديمة أن تغفر وأن تعض على جراحها وان تطوي ألمها دون أن تحاسب ذلك القناص الذي أفرط في استخدام القوة وداس على الزناد ضاربا بكل القيم وحقوق الإنسان عرض الحائط؟! ليس من المنطق ولا من العدالة أن نطوي الماضي الأليم دونما مصالحة ودونما أن نحاسب الجلادين ..

اعتصام يوم ضحايا التعذيب وصورة للشهيد موسى الذي قتل في تفجير سيارته

ثبات تيار المقاومة ضرورة لدحر المحتلين والمستبدين

ما دام هناك ظلم فلا بد ان يكون هناك من يسعى لدفعه، بدلا من الصمت عليه اوالقبول به اومسايرته. وهذا ما سعت المعارضة البحرانية منذ ان بدأت عملها في العشرينات من القرن الماضي عمله. وساهم في إبقاء جذوة الحرية والنضال مشتعلة وعي القادة الذين تصدوا لمواجهة الظلم الخليفي الذي لم يتوقف يوما، بل استمر مستهدفا كافة ابناء البحرين (شيعة وسنة).

كان الآباء والأجداد واضحين في موقفهم، كما تؤكد العرائض التي وقعها الاعيان ابتداء بالعريضة التي قدموها للميجور ديلي في العام 1923، مؤكدين فيها على ظلامتهم من قبل من اسموها "العائلة الخارجية" اي آل خليفة. اولئك لم يعترفوا بالاحتلال الخليفي قط، وهذا ما تؤكده عرائض ذلك الزمان. فالمحتل لا يتحول الى "ملك" شرعي الا اذا غير عقلية الاحتلال، ورضي بان يعيش بين مواطني الارض التي احتلها كأحدهم، وبرضاهم، وليس كما يحصل الآن، بالترفع عنهم، وبالرغم منهم. وعلى مدى العقود الثمانية الماضية ما اكثر الذين هرولوا للتعايش مع الاحتلال الخليفي، ولكن ما اكثر الذين صمدوا ضده وواجهوه. فلم يكن هناك يوما من اعتراف بحكم آل خليفة الا عندما تخلوا عن عقلية الاحتلال وقبلوا بالاحتكام لدستور يكتبه ابناء البحرين. عندها قبل المواطنون بحكم العائلة العائلة الخليفية وفق دستور ينظم العلاقة بين الطرفين، ولا يفرض الارادة الخليفية عليهم. من هنا جاء رفض الدستور الخليفي الذي فرضه الحاكم الحالي في 2002 على البلاد والعباد، وهورفض لن يتغير يوما مهما فعل المحتلون واذنابهم. هذا الرفض لن يتغير باجراء تعديلات طفيفة على الدستور الخليفي، لان ذلك الدستور يلغي المبدأ الاساس في العلاقة وهوالاعتراف المتبادل، فيشترط على اهل البحرين الاعتراف بالحكم الخليفي الذي يرفض الاعتراف بوجود ذلك الشعب. ولقد قلناها مرارا، وسنظل نكررها ونعمل من اجل تحقيق اهدافها، باننا لن نعترف يوما بمن يرفض الاعتراف بنا كشعب ذي سيادة على ارضه، وان هذا الشعب سوف يواصل بعون الله درب نضاله حتى يحقق لنفسه الحرية. ومن نعم الله على هذا الشعب ان وفر له ثلة مؤمنة مستعدة لتحمل الصعاب، تنطلق على اساس الايمان بالحرية المؤطرة بإطار الايمان والانسانية، مستعدة لتحمل اعباء ذلك الموقف، مستمدة قوتها من شرعية الحق الذي تطالب به، وتؤسس جهادها على اساس وجوب التصدي للظالمين الذين يحاربون الناس في وجودهم وحقوقهم.

وكما فشلت الطغمة الحاكمة في مسرحية "الحجيرة" فشلا ذريعا، فسوف تفشل في مسرحيات التجنيس السياسي والسعي المتواصل لاستبدال شعب البحرين بغيره من البشر. ان الثلة المؤمنة الصامدة بوجه العدوان الخليفي تدرك اهمية الصبر والصلاة والايمان في تحريك مشروعها السياسي، وتقدمت على طريق الاباء وذاكرتها تسترجع نضال من سبقها من عظماء الرجال الذين صمدوا، على اختلاف مشاربهم السياسية والايديولوجية، بوجه العدوان الخليفي، وذاقوا اصناف العذاب في غرف التعذيب بجزيرة "جدة" تارة و"القلعة" أخرى، وسجن جولاحقا. وكان لصمود اولئك الابطال من ابناء البحرين، شيعة وسنة، اسلاميين وليبراليين، دور في تاصيل حالة النضال والثورة ضد النظام الخليفي البائس، فلم ينحنوا يوما امام طغيان رموزه وجرائم مرتزقته، بل أحلوا كل اولئك في مزابل التاريخ، ومنهم ايان هندرسون وعادل فليفل وعبد الرحمن بن صقر وعبد العزيز عطية الله وبقية الجلاوزة الذين امتهنوا القتل والتعذيب. واليوم نهيب بضحايا التعذيب الترفع على محاولات اسكاتهم بالترغيب والاستدعاء الى قصور الطغاة، بعد ان صمم المناضلون على رفع قضايا ضد رموز العائلة بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية. فما معنى استدعاء الضحايا الذين تعرضوا على مدى سنوات للتعذيب الوحشي، الى قصر الحاكم؟ وماذا تعني ارسال الوسطاء الى اولئك الضحايا لترغيبهم بالوظيفة والالحاح عليهم بالتخلي عن المواقف السياسية الصامدة في مقابل حفنة من المال اووعود بالوظيفة والمسكن؟ ان هناك مهمة كبيرة ملقاة على عاتق الواعين من النشطاء بالتصدي للخطة الخليفية الاخيرة التي ترمي لتكميم الافواه باسلوب الترغيب في المال والوظيفة والمسكن، وطرح مصلحات من قبل "ضرورة بناء الذات" و"الواقعية" و"ان الحكمة تقتضي أخذ الشعرة من جلد الخنزير" بدلا من خسارتها. هذا الترغيب بالرغيف انما يمارسه عناصر النظام وجلاوزته الذين يسعون لكسر معنويات المجاهدين الاحرار عندما تلوح في الافق بوادر الخطر على عناصر النظام بسبب وعي اولئك الضحايا. فليتحرك الواعون والعلماء من خط المقاومة لمنع ذلك التداعي، والصمود امام اساليب فرعون وهامان ومن معهما من الجلاوزة والسراق والقتلة والمتسلقين والانتهازيين.

لقد آمنا بعدد من الامور: اولها ان لا تعايش مع الاحتلال الذي ما يزال يمدد نفوذه بعد ان استولى على كافة سواحل البلاد وارضيها وتمدد الى مناطقها البحرية وقام بردمها وتوزيعهاعلى مرتزقته. ثانيها: ان لا مسايرة مع نظام ظالم يمارس التعذيب وخطف الابرياء وقتل المناضلين بدون حدود. ثالثها: ان لا تراجع عن المطالبة بتحرير البلاد من عقلية الاحتلال التي تسعى للقضاء على شعب البحرين الاصليين (شيعة وسنة) باساليب ماكرة لا تنطلي على من فتح الله بصائرهم على الحق فباعوا دنياهم من اجل آخرتهم، وآمنوا بان ما عند الله خير وأبقى. رابعها: ان لا نوم على ضيم بعد ان بلغ السيل الزبى، وان لا تراجع عن ملاحقة القتلة والسفاحين والمعذبين والقتلة امام الاجهزة الدولية المعنية، ابتداء برأس الحكم مرورا بسفرائه خصوصا وزير الامن الوطني السابق الذي يشغل منصب السفارة في لندن، ووصولا الى فرق الموت الذين اغتالوا ابناء البحرين مثل نوح خليل آل نوح، ومحمد جمعة الشاخوري ومهدي عبد الرحمن وعباس الشاخوري وعلي جاسم وموسى جعفر ملا خليل وسواهم من شهدائنا البررة.

نهيب بضحايا التعذيب المبادرة لتوثيق معاناتهم بالصوت والصورة والكتابة، ونشد على ايدي النشطاء الذين استهدفوا في الاعوام الاخيرة عدم الخوف اوالخضوع اوالانفكاء، بل الاصرار على الموقف واظهار التحدي للطغمة الخليفية المحتلة، لان الله معهم، واصحاب الضمائر الحية والقانون الدولي، اذا سعوا للاستفادة منه. ونناشد العلماء الصامدين المحسوبين على تيار المقاومة استصغار كيد فرعون وجلاوزته، واستحضار عظمة الله وانه قاصم الجبارين ومبير الظالمين، لان سلاح الايمان والعبادة والانقطاع الى الله لا يمكن ان يواجهه سلاح الظلم والاستبداد والقمع والطغيان. واخيرا نشد على ايدي الشباب المقاومين ونهيب بهم عدم التراجع اوالخوف اوالتردد في الموقف وعدالته، وعدم الفرار امام زحف الاعداء: يأ أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون".

حمد بن عيسى الحكم العسكري للبحرين

مرتزقة حمد وهي تعتقل النشطاء

معا لمطاردة المعذبين - تتمه ص 1

بن عيسى آل خليفة لارتكابه جرائم ضد الانسانية اهمها الإبادة والتعذيب. ثانيها: المشاركة في تقديم الادلة ضد السفير الخليفي في لندن، راشد بن عبد الله آل خليفة، الذي أعاد ممارسة التعذيب على نطاق واسع عندما كان رئيسا لجهاز الامن الوطني، بعد توقف بضع سنوات. ان من العار للانسانية ان تقبل الحكومة البريطانية بان يكون شخص مسؤول عن جهاز التعذيب سفيرا على اراضيها. اما الامر الثالث فالبدء بجمع الافادات التي تثبت تورط رئيس الامن الوطني الحالي، خليفة بن عبد الله آل خليفة، في ادارة جهاز مارس التعذيب بحق عشرات البحرانيين منذ استلامه المهمة في شهر مارس 2008، ويعتبر كافة المعتقلين منذ ذلك الذين تعرضوا للتعذيب الوحشي من ضحاياه. انه مجرم ضد الانسانية، وفق التعريف الدولي، ولا بد ان يسجل اسمه في الملف الاسود لمجرمي هذا العالم. اما دور وزير الديوان، خالد بن أحمد آل خليفة، فربما يكون هوالاخطر سواء في جريمة الابادة ام التعذيب اوالقتل خارج القانون، لانه هوالذي يوجه "فرق الموت" التي اغتالت الشهيد موسى جعفر ملا خليل، واختطفت عددا من المواطنين وعذبتهم حتى اوصلتهم الى مشارف الموت. انه واحد من أقبح المسؤولين الخليفيين، ويمثل وجوده تحديا للذوق الانساني، واعتداء على مشاعر المواطنين.

الثالث: ان هناك ضرورة لارغام العائلة الخليفية على امرين: اولهما التصديق على معاهدة منع التعذيب التي وقعتها في 1998 وثانيهما: توقيع البروتوكول الاختياري من هذه الاتفاقية الذيي يعطي الحق لضحايا التعذيب في التظلم امام القضاء الدولي. فقد وقعت العائلة الخليفية الاتفاقية في ضوء الجريمة البشعة التي ارتكبتها "فرق الموت" باختطاف الشهيد نوح خليل آل نوح وتعذيبه بصورة وحشية حتى الموت. وامام تلك الفضية وجدت العائلة الخليفية المجرمة نفسها مرغمة على توقيع الاتفاقية تفاديا لقرار كان مزمعا صدوره عن لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. ولكنها لم تصدق على الاتفاقية، ولم توقع البروتوكول الاختياري. وسعت لتضليل الجهات الحقوقية الدولية مع نهاية التسعينات بان هناك حاكما جديدا يسعى للاصلاح ومن الضروري اعطاؤه بعض الوقت. ومن الضروري ان يعمل نشطاء حقوق الانسان البحرانيين لارغام الحكم الخليفي على الالتزام بالامرين: التصديق على الاتفاقية (اي تضمينها في القوانين المحلية) وتوقيع البروتوكول الاختياري. فلوحدث ذلك لاصبح امرا صعبا مطاردة البحرانيين وتعذيبهم، كما يحدث الآن على نطاق غير مسبوق. لقد شعر الطاغية وجلاوزته، في ظل الخنوع والصمت، بقوة لم تتوفر له من قبل، فأصدر اوامره بمطاردة النشطاء وتعذيبهم بأبشع الوسائل، ثم تشويه سمعتهم، واغتيال بعضهم، كل ذلك بهدف تركيع ابناء البحرين البررة، واحراره الصامدين.

الرابع: يجدر بالرموز السياسية والنشطاء الحقوقيين الاستمرار في توعية المواطنين بحقوقهم المشروعة في ظل القانون الدولي، وعدم الاستسلام للدستور الخليفي الجائر. ويجدر بالجميع توثيق الجرائم التي ارتكبت وما تزال ترتكب بحق ابناء البحرين، خصوصا جرائم الخطف التي حدثت في الشهور الاخيرة باوامر مباشرة من ديوان الحاكم. كما تجدر الاشارة الى ضرورة تسخيف الادعاءات الحكومية بان الاعتداء على الضحايا جزء من جرائم أخلاقية. لقد اعتادت الشعوب المظلومة سماع هذه النغمة الشاذة واكتشفت ان أشد أشكال الفساد الاخلاقي انما يتم في اوساط الحكم الديكتاتوري الذي يستقدم المومسات والراقصات ويشجع الرذيلة على اوسع نطاق. ويخطيء من يستمع لادعاءات الابواق الخليفية الرخيصة التي تعتدي على ضحايا التعذيب والخطف كما تعتدي على الرموز السياسية وعلماء الدين، فأهل البحرين مستهدفون بشتى الوسائل: التصفيات الجسدية والتعذيب والاعتقال والتصفية الجسدية وتشويه السمعة واستهداف المعتقدات والمقدسات. أما آن لنا ان نتمتع بقدر أكبر من الوعي ازاء هذه الجرائم؟

نجدد وقوفنا مع ضحايا التعذيب في بلدنا وفي أي بلد يمارس تلك الجريمة، ونهيب بالجميع إحياء هذه المناسبة بارادات حديدية بالتصدي للظلم والظالمين ومطاردة الجلادين والمعذبين، واعتبار النظام الذي يقوم على التعذيب والابادة ساقطا طال الزمن ام قصر. ان أشلاء ضحايانا ستظل طرية تدعوعلى السفاحين والقتلة والجلادين، وتستهدف رؤوس هذا النظام العفن الذي لم يعد يستحق البقاء بعدما ارتكبه من جرائم وموبقات بعد احتلال البلاد واستعباد اهلها ومحاربتهم ليس في الرزق والارض فحسب، بل في الوجود والانتماء والثقافة كذلك، ومرة أخرى نجدد عهدنا امام الله وامام التاريخ اننا لن ننام على ضيم يوما، ولن نساير الظالمين اونسكت على جرائمه، ولن نتوقف عن مواجهتهم بكل وسيلة مشروعة يجيزها القانون الدولي. والله هوالناصر والمعين، وهوقاصم الجبارين.

مـعـاريـسَ الشـهـادة

هكـذا عَلمنـا السبـطُ وحيـدرْ
هكذا مِن كربلا أفصـحَ مَنحـرْ
هكـذا مُعرسُنـا القاسِـمُ سطـرْ
هكذا قـال لنـا المـاجِـدُ أكبـرْ
* * * * * * * *
لا تقُل ما لا يرى الحِزبُ تُكَفَّـر
أنت عبدُ الحِزبِ يأمُركَ فتؤمـر
أنت أعمى لا تقُل طرفِيَّ أبصـر
نحـنُ شـرعُ اللهِ إياكَ تحـذر
* * * * * * * *
هكذا كان أبوالفضـل وأكثـر
هكذا كان مِن الأخطـار أخطـر
أشربَ العزةِ مـن عِـزةِ حيـدر
كُلمـا صَوبَـه الراشِـقُ كبـر
* * * * * * * *
هكذا كان أبوأحمـدَ مصَـدر
للـذي قـاومَ حتـى يتـحـرر
هكذا مـن كـان بالطـفِ تـأثـر
عِنـدَهُ الدمُ مِـنْ الصـارمِ أقـدر
* * * * * * * *
هكذا العقـلُ إذا أعصِـبَ أدبـر
هكذا الطـامِعُ لـوغُـررَ يَغتـر
هكذا النفسُ إذا خَامَرهَـا الشـر
تَترُكُ الحـقَ وللباطـل تنجـر
* * * * * * * *
فَجـر الـدمَ وقُـل الله أكـبـر
ألفُ هيهاتَ على الذِّلـة تُحصـر
ذاكَ حِـزبُ اللهِ بـالـدّمِ تصـدّر
كربلائيـون والقـائـدُ حيـدر
* * * * * * * *
هكذا نَطلِـبُ المـوتَ ونَفخَـر
هكذا الضيـغمُ لـوأغضِـبَ يـزأر
هكذا الحُـر مـن الذِّلـةِ يَسخـر
هكذا مَن كان مَن شيعـةِ حيـدر
* * * * * * * *
جُملةُ الشعبِ من التجنيس يَخسـر
لا سوى الشيعةِ فالسنـةُ أكثـر
إذ همـوا أول مـن مِنـهُ تضَـرر
رُقعةُ البحرين عن ذلك أصغـر
ضاقتِ الأرضُ وذا الشعبُ تحير
هذه الأغرابُ بالأعمـال تظفـر
أخسِرَ الميـزانُ والـوازنُ أعـور
يُقـدِمُ الـوَافِـدَ والأصـلُ مـؤخـر
صاحبَ الأمر لك الأمرُ تبصّـر
ما ترى شيئاً وما أخفي أخطـر
للشاعر غازي الحداد